1. القانون الخاص

يركّز القانون الخاص على تنظيم أواصر العلاقات الناشئة بين الأفراد الذين لا يعملون تحت صفة صاحب سيادة، ويمكن وصف القانون الخاص بأنه حزمة من القوانين والقواعد التي تركّز على ضرورة تنظيم العلاقات بين الأشخاص بغض النظر عن صفتهم الرسمية سواء كانت العلاقة بين شخص عادي وشخص صاحب سيادة، إلا أنه لا يُدرج تحت قائمة العلاقات القانونية من يحمل صفة صاحب سيادة، ومن أبرز فروع هذا الشّق من القانون هي القانون المدني والقانون التجاري وقانون العمل وقانون الأسرة والقانون الدولي الخاص و غيرها من الفروع.

2. تاريخ قانون الأعمال

تعود بداية ظهور قانون العمل إلى انتشار أفكار الثورة الصناعيّة في أوروبا في القرنين الثامن عشر، والتاسع عشر للميلاد، وما ارتبط معها من احتجاجات طالبت بحقوق العمال، مما أدى إلى ظهور فكرة يوم العمال العالميّ، وجاءت فكرة قانون العمل من أجل تنظيم حقوق العمال، وتحديد طبيعة المهن التي تتناسب معهم، والفئات العمريّة التي يسمح لها في العمل، وأيضاً احتوى على العديد من النصوص القانونيّة الأخرى. وساهم قانون العمل في حماية العمال من عقود الاحتكار، والتي تجبرهم على العمل لساعات طويلة جداً، مما يؤدي إلى إصابتهم بالعديد من الأمراض، أو تعرضهم لإصابات عمل قد تنتج عنها الوفاة، وهكذا حرص قانون العمل على حماية العُمّال من الاستغلال، أو التعسّف من قبل أصحاب المهن، وأيضاً ضمن توفير الرعاية الصحية لكافة العمال، من خلال تأمينهم بالوسائل التي تضمن لهم الحصول على العلاج المناسب.

3. تعريف قانون الأعمال

ويعرف باللغة الإنجليزية باسم(Labor Law) ، وهو عبارةٌ عن القانون الذي يحدد حقوق، وواجبات العمال، والموظفين في مختلف قطاعات العمل، ويعرف أيضاً بأنه مجموعة الأحكام، والنصوص القانونيّة التي تنظم كافة مجالات العمل، وينظم المهام الوظيفية في بيئة العمل، ويرتب الأدوار بين المدراء، والموظفين.

يصنّف قانون الأعمال بأنه واحد من فروع القانون الخاص الذي يسلّط الضوء على كل ما يمد بصلة لأعمال المؤسسات والشركات من قوانين كقانون العقود وقانون الملكية الفكرية وقانون المستهلك وغيرها من القوانين التي تُعنى كل العناية بتنظيم العلاقات وأنشطة كل مَن يمارس النشاط المهني، وكما يقوم هذا الفرع على تحديد الأعمال التجارية الموسمية المنتجة لكل من يمارس هذه المهنة من غير التجاريين. يمكن إدراج تحت قانون الأعمال عدة تفرعات أساسية كقانون الأعمال العام أو قانون الاقتصاد العام، والتي تتضمن كل فروع القانون المرتبطة بأي تدخل من طرف الحكومة فيما يُمارس من أنشطة اقتصادية سواء كان ذلك دعماً أو إشرافاً أو حتى تنظيماً، وكما يشمل أيضاً التدخل الحكومي بالهياكل سعياً لتوفير عدد من الأنشطة ولا بد من الإشارة إلى أن قانون الأعمال العام لا يشمل تخصصات القانون العام.

يعد قانون العمل من القوانين التي استمدت أحكامها القانونيّة من التشريعات الموجودة في القانون الدولي الخاص، مع أن أغلب نصوص قانون العمل تتشابه بين كافة دول العالم تقريباً، ولكن يتميّز قانون العمل في بعض الدول بنصوصٍ قانونيّةٍ، تحتوي على أحاكم خاصة في تلك الدول، وهذا ما يمنح قانون العمل الخصوصية القانونية، والتشريعيّة.

4. فروع قانون الأعمال

يتفرع قانون الأعمال إلى عدد من القوانين كالتالي:

1.4. قانون الملكية الفكرية

وهو ذلك القانون الذي يمنح الفرد أو جهة ما في امتلاك عمل فكري إبداعي أي أنه من اختراعه الخاص أو من إيجاده الشخصي كالمصنفات الأدبية والرسوم الصناعية والرموز والأسماء والصور وبموجب هذا القانون فإنه يُمنع لأية جهة أخرى غير المالكة من الاستيلاء عليها أو استخدامها دون إذن مسبق ومنها العلامات التجارية والنماذج الصناعية وغيرها.

2.4. القانون الجنائي

وهو ذلك الفرع القانوني الذي يُعنى بتنظيم العقوبات وكيفية إقامتها على المجرم، كما يسعى لتنظيم كيفية فرض العقوبة القانونية على المذنب، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا القانون يقدّم قوائم مما هو مباح وماهو ممنوع قانوناً ارتكابه وكل من يأتي بفعل ممنوع قانونياً توقع بحقه جريمة لهذا الفعل يحددها القانون مسبقاً، ويشار إلى أن خلاصة الكلام أن القانون الجنائي يرتبط بالجريمة بشكل وثيق.

3.4. قانون المستهلك

ويعرف بأنه قانون حماية المستهلك، وهو ذلك القانون الذي يسعى للحفاظ على حق المستهلك وحماية مصالحه من الغش التجاري، ومنع أي استغلال غير مشروع قد يقوم به التاجر كالاحتكار مثلاً.

بالاضافة الى قوانين أخرى منها :

- ✓ **قانون الشركات**
- ✓ **قانون العقود**
- ✓ **قانون الضرائب**

DR.BOUHELLA

5. أهمية قانون الأعمال

يمتلك قانون العمل، أهمية بالغة وعلى عددٍ من المُستويات منها: الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، وغيرها، ومن أبرز النّقاط الّتي يُمكن ذكرها في ذلك:

- ✓ تنظيم علاقات العُمّال بأرباب العمل. وإقامة التّوازن، والاستقرار في علاقات العمل.
- ✓ يؤدّي دورًا مُهمًا في السّلام، والوئام الاجتماعيّ وحماية النّساء، والأطفال بشكلٍ خاصّ.
- ✓ المُحافظة على آدمية العامل، وكرامته، وصحته الجسديّة، والنّفسية.
- ✓ تنظيم وتحديد ساعات العمل ممّا قد يُساعد في القضاء على البطالة.
- ✓ أداة مُهمة في تشكيل السّياسيات، والمُخطّطات الاقتصاديّة.

6. خصائص قانون الأعمال

1.6. الواقعيّة

هي قدرة قانون العمل على أن يطبق في كافة الظروف، والأماكن، والأوقات، ولا توجد أي عوامل، أو مؤثرات تمنع من تطبيق بندٍ من بنودهِ، لذلك يتميز قانون العمل بأنه قادرٌ على مراعاة حالات العمال، وتقدير ظروفهم، والتمييز بين مهاراتهم، وقدراتهم في القيام بالمهن المختلفة.

2.6. الإلزاميّة

هي قانونية قانون العمل، أي أنه من الواجب تطبيقه لحماية كل من العامل، وصاحب العمل، وحصول كل منهما على حقوقهِ القانونية، لذلك يعتبر كل بند من بنود عقود العمل خاضعاً، وملتزماً بقانون العمل.

3.6. الجنائيّة

هي المخالفة القانونية التي يتم ارتكابها عند تجاوز أحد نصوص، أو تشريعات قانون العمل، وتختلف طبيعة المخالفات الجنائيّة بالاعتماد على كيفية، أو طريقة المخالفة القانونية، فأحياناً ترتبط بدفع غرامة مالية، أو قد تصل إلى سحب رخصة العمل، أو اتخاذ إجراءات قانونية بحق المخالف قد تصل عقوبتها إلى الحبس.

4.6. الاستقلالية

يعتبر قانون العمل قانوناً مستقلّاً كباقي القوانين الخاصّة، والعامة في دول العالم، لذلك يتميّز قانون العمل بذاتيّة تفسير قواعده القانونيّة، ويتم تفسيرها بناءً على دور كل نص تشريعي، وطريقة تطبيقه في مجال الحقوق العماليّة.